

اصدرت المحكمة الجنائية المركزية حكماً بالسجن لمدة خمس عشرة سنة على مدير عام الوفاية والشفافية السابق في هيئة النزاهة. أكد ذلك الناطق الرسمي للهيئة "سمير عواد الشولبي" مشيراً الى ان هذا القرار يأتي ضمن استراتيجية الهيئة المعلنة في كشف المفسدين والمزورين في مؤسسات الدولة، مؤكداً بان الاوراق التحقيقية للمدان احيلت الى المحكمة الجنائية المركزية في وقت سابق، وأشار الى ان المحكمة الجنائية المركزية قد اصدرت حكمها على المدان وفق المادة (٢٨٩) عقوبات، على خلفية قيامه بتزوير وثيقة التخرج المرقمة ٩١٨ في ٢٠٠٥/١/١٣ والمنسوب صودرها الى كلية الادارة والاقتصاد. الجامعة المستنصرية وتقديمها الى هيئة النزاهة، ونظراً للارتباط الحاصل بين الجريمتين الذي لا يقبل التجزئة، وتوافق وحدة الغرض، قررت المحكمة الامر بتنفيذ العقوبة الاشد استناداً لاحكام المادة (١٤٢) عقوبات .



ترافقه اجراءات حكومية للحد من التضخم وارتفاع الاسعار

مجلس الوزراء يقر مسودة قانون تعديل الخدمة المدنية

طالباني بانتظار رسالة من حزب العمال الكردستاني

مصالح العراق، والإدارة الكردية والشرق الاوسط عامة بقدر ما يهتم المصالح التركية، معبراً عن "دعمه الكامل من اجل تثبيت عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي". وقال ان عملية ترك تركيا خارج الاتحاد الأوربي معادة للديمقراطية". واعتبر طالباني ان "عملية دعم مشروع الديمقراطية بقيادة اردوغان احد اهم السبل لايجاد الحلول السلمية لقضية حزب العمال الكردستاني"، مجدداً تأكيده على "اهمية اعلان تركيا عضواً عاماً يشمل العدد الأكبر من عناصر حزب العمال الكردستاني"، مشيراً الى ان الحزب المذكور لن يرضى العفو في حال ائلانه من قبل الحكومة التركية بحيث يشمل غالبية عناصر الحزب ما عدا بعض القادة المتقدين في التنظيم.

أقنوه / الوكالات
قال رئيس الجمهورية انه بانتظار رسالة خطية من حزب العمال الكردستاني تلتحق بالأزمة مع تركيا، لكنه أكد انه لم يعرف بعد مضمون الرسالة المذكورة. ونقلت صحيفة الوطن التركية عن الرئيس طالباني تشديده على ضرورة ايجاد حلول سلمية لقضية حزب العمال الكردستاني، حاثاً في الوقت ذاته الشعب الكردي في تركيا على مساندة سياسة حكومة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان لأجل تعيين مصيبرهم ومستقبلهم. ووصف طالباني اردوغان بأنه "قائد مشروع الديمقراطية الكبير في تركيا". وأكد رئيس الجمهورية "اهمية مشروع الديمقراطية بقيادة اردوغان والذي يهم

ارتفاع حصيلة اعتداء زيونة.. وتفجير انتحاري فني بعقوبة

اعتقال القائد العسكري لتنظيم " القاعدة " في نينوى وصلاح الدين

بغداد / الصدا
قال مصدر أمني في محافظة ديالى ان ثمانية اشخاص استشهدوا بينهم اثنان من الشرطة وأصيب ١٦ آخرون بينهم عناصر من الصحوة جراء قيام انتحارية ترتدي حزاماً ناسفاً بتفجير نفسها بعد ظهر الأربعاء قرب مديرية السفر والجنسية وسط بعقوبة. و اضاف المصدر ان انتحارية ترتدي حزاماً ناسفاً فجرت نفسها قرب مديرية السفر والجنسية في منطقة بعقوبة الجديدة وسط المدينة ما اسفر عن استشهاده ثمانية بينهم اثنان من الشرطة واصابة ١٦ آخرين بينهم عناصر من الصحوة. وفي الموصل قال مدير شرطة نينوى ان

قواته اعتقلت شخصاً يعتقد بأنه القائد العسكري لتنظيم القاعدة في محافظتي نينوى وصلاح الدين. ووضح العميد الركن صالح محمد حسن ان قوات شرطة ابو تمام التابعة لشرطة نينوى تمكنت في الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثاء من اعتقال المدعو عدنان خليل الفرح القائد العسكري لتنظيم القاعدة في الموصل وصلاح الدين داخل أحد المطاعم بمنطقة المجموعة الثقافية شمالي الموصل. وعلى صعيد آخر قالت مصادر الشرطة الأربعاء ان حصيلة الهجوم "الانتحاري" الذي وقع في منطقة زيونة شرق بغداد، والذي استهدف مجلساً للجزء ارتفعت الى

الجيش العراقي يستعد للاحتفال بالذكرى (٨٧) لتأسيسه

بغداد / الصدا
عبرت العديد من الفعاليات من منظمات المجتمع المدني وشيوخ العشائر والتنظيمات المهنية والنسوية فضلاً عن عسكريين سابقين ومتطوعين جدد ومواطنين من مختلف الشرائح الاجتماعية يمثلون الطيف العراقي بكل ألوانه السبعة عن فرحها بإطالة الذكرى السابعة والثمانين ل ميلاد الجيش العراقي وناثره الخالدة وخاصة مواقفه الباسلة في الدفاع عن البلاد في مواجهة زمر التخريب واوكار الشر والجريمة وراهبيني القاعدة. وقال العميد المتقاعد انور احمد محمود (المدني): "شعنة جديدة يضيئها جيش العراق الباسل على طريق رفعة الوطن وحماية ابنائه

والتصدي لقوى الارهاب بكل عناوينها واشكالها، و اضاف: ولقد اظهر سجل هذا الجيش بكل تشكيلاته وصنوفه الحديثة ومتسببه من ضباط ومراتب مدى الاقتدار والقدرة على التعامل مع الاحداث وتطويرها بما يعزز امن الوطن والمواطن". وقال الجندي المطوع فاخر السوداني.. نتعلم اليوم في مدرسة الجيش العراقي الجديد قيمة الانتماء للوطن وافتداء المواطن والابتعاد عن الانحياز للطوائف او المذاهب او الاحزاب، او الضمويات وانما نحن جميعاً في خندق الوطن الواحد نعمل متكاتفين من اجل اعلاء شأنه بوجه كل ما يتهدده من اخطار خارجية كانت ام داخلية.

جمعية الدفاع عن حقوق الصحفيين

٤٤ إعلامياً قتلوا في العراق خلال عام ٢٠٠٧

بغداد / الصدا
قال التقرير السنوي للجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين، الأربعاء، ان العمل الصحفي في العراق مازال من أخطر الأعمال سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وأن ٤٤ إعلامياً قتلوا في مناطق مختلفة من العراق خلال عام ٢٠٠٧. وأضافت الجمعية، وهي منظمة غير حكومية ومستقلة، في تقريرها السنوي الذي صدرته بالتعاون مع برنامج دعم الاعلام العراقي المستقل (داعم) حول انتهاكات حرية الصحافة والتعبير في العراق للعام الماضي ٢٠٠٧ " ان ما يزيد من فرض الخطورة وتعقيد العمل الصحفي في العراق ما يتعرض اليه العاملون في الصحافة من ملاحقة واعتقالات ومقاضاة بدعاوى كيدية وعلى نحو متواتر يثير القلق، الامر الذي يعكس سلباً بالتاكيد على حرية الراي والتعبير وعلى انسيابية حركة الاعلام والصحافة وبما يجعل حرية الصحافة في العراق تضي صوب منزلق خطير من دون اتخاذ تدابير عاجلة او حتى بطيئة من السلطات العراقية بكل انواعها وتسمياتها لوقف نزيف الدم والنكر". و اضاف التقرير ان عدم وجود تشريع قانوني ينظم عمل الاعلام في العراق خلق حالة من الضبابية في العمل الصحفي وجعل الكثير من الصحفيين يقعون ضحايا لاجتهادات بعض المسؤولين كما حدث في الناصرية وكربلاء والبصرة. سيما ان هناك من الدعاوى ما رفع ضد صحفيين تحت حجج نشر اخبار غير صحيحة. الامر الذي يعني ان بإمكان اي كان استهداف اي

صحفي في المكان الذي يريد وفي الوقت الذي يريد". مؤكداً ان الاعتقالات والحجز والمقاضاة ضد الاعلاميين تتعطل تحركا سريعا وعاجلا لمنع وقوع الجرائم ضد الصحفيين". عنهم امام القضاء. وعلى هذا الاساس تضاعفت جهود الجمعية العراقية للدفاع عن الصحفيين وبرنامج دعم الاعلام العراقي المستقل في خطوة هي الاولى من نوعها في العراق تمثلت باطلاق برنامج الحشد القانوني من اوقات تامين الدعم والعدل والقانوني للصحفيين الذين يلاحقون قضائياً". وقال التقرير ان هذا البرنامج سيتولى دفع اجور المحامين الذين يتم تكليفهم للدفاع عن الصحفيين امام القضاء العراقي، كما سيعم البرنامج الصحفيين الذين ترعف الدعاوى الكيدية ضدهم للسببين المذكورين -النشر وممارسة العمل -دعما ماليا بمنحهم راتباً شهرياً لمدة ستة اشهر او لحين الانتهاء من الدعاوى المرفوعة ضدهم اذا استغرق النظر في تلك الدعاوى مديات اقصر من ستة اشهر". وحول الاعتقالات التي طالت الصحفيين خلال العام المنصرم ٢٠٠٧، وقال التقرير ان "٥٤ إعلامياً لقوا مصرعهم. وقد حدثت غالبية جرائم القتل في العاصمة بغداد وتلتها محافظة نينوى في المرتبة الثانية. وسجلت جميع الجرائم ضد مجهول ولم يتم التحقيق في تلك الجرائم، وسمح لثلاثة الصحفيين بالافلات من العقاب". مؤكداً ان "مجرد اهمال التحقيقات في تلك الجرائم يعد انتهاكاً صارخاً للقوانين الدولية

والانسانية". وحملت الجمعية في التقرير الحكومة العراقية "مسؤولية اتخاذ اجراءات فعالة وسريعة وراعية لمنع وقوع الجرائم ضد الصحفيين". وقالت الجمعية ان عمليات الاعتقال تمت "دون صدور منكرات قضائية وبما يعني ان معايير الاعتقال صارت عرضة للاجتهااد والتأويل في ظل قانون الطوارئ، وكذلك حصانة القوات الاجنبية الموجودة في العراق في اتخاذها القرارات دون الرجوع الى الحكومة ادى الى اعتقالات عشوائية لاستئذ احيانا الى سند قانوني، وتجرى الاعتقالات بدون اذن قضائي". وأشار التقرير إلى أنه "خلال العام ٢٠٠٧ اعتقل (٣١) صحفياً، فيما تحفظت القوات الامريكية بالصحفي محمد عدنان مشوش مراسل اذاعة العهد منذ يوم ٢٢ شباط الماضي دون توجيه اي تهمة له، وفي ١٩ تشرين الثاني الماضي، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية تقديمها بشكوى رسمية من إحدى المحاكم العراقية ضد مصور وكالة انباء أسوشيتد برس (بلال حسين) المعتقل منذ ١٢ نيسان ٢٠٠٦، في حين يتضمن القانون الدولي عدم ابقاء اي معتقل مدة (٧٢) ساعة دون توجيه اي تهمة له اوعدم حرمانه من حق توكيل محام او مقابلة أسرته". وعن حالات الاختطاف التي تطول الصحفيين جاء في التقرير "ان جماعات مسلحة اختطفت (١٠) صحفيين عراقيين جرى اطلاق سراح (٦) منهم، فيما مازال (٤) صحفيين في عداد المفقودين".

٧، تحسب اجور ساعات العمل الاضافية خارج اوقات الدوام الرسمي بموجب التعليمات. وعلى صعيد متصل وافق مجلس الوزراء على عقد شراء وحدات لتحسين البنزين في المصافي العراقية بكلفة تجاوزت ال(١٢٥) مليون دولار. وقال الناطق الرسمي للحكومة على الدباغ امس الاربعاء، انه تمت الموافقة على عقد شراء وحدة تحسين البنزين في مصفى كركوك بمبلغ ٦٥ مليون دولار والموافقة على شراء وحدتين اخريين في مصفى الناصرية بمبلغ ٦٣ مليون دولار، مضيفاً ان مجلس الوزراء وافق ايضا على صرف مبلغ (٥٠) مليون دولار الى جهاز المخابرات الوطني العراقي، فضلاً عن زيادة راس مال المصرف الصناعي من الاحتياط العام (المتركم) على ان تتخذ وزارة المالية بعد ذلك الاجراءات اللازمة لتعديل عقد المصرف والبيان الخاص بتأسيسه. و اضاف الدباغ ان مجلس الوزراء وافق ايضا في جلسة امس الاربعاء على مشروع نظام رسوم اعمال التأمين، ووافق ايضا على تأجيل تسديد الدفعة الاخيرة لعقود شبكات الهاتف النقال لمدة ثلاثة اشهر وبمقدار ٢٪.

من يحمل الشهادة الجامعية الاولية (بكالوريوس) يكون الحد الأدنى ٢٣٠ الف دينار. من يحمل الشهادة الجامعية الاولية في الصيدلة او طب الاسنان او الهندسة التي مدة دراستها ٥ سنوات يكون الحد الأدنى للراتب ٢٧٠ الف دينار. حملة الماجستير والطب مدة الدراسة فيها ٦ سنوات يكون الحد الأدنى للراتب ٢٧٨ الف دينار. الدكتوراه ثلاث سنوات بعد الشهادة الجامعية يكون الحد الأدنى للراتب ٣٢٠ الف دينار. تحتسب السنوات الدراسية الاضافية اللاحقة للشهادات الدراسية بأضافة علاوة سنوية واحدة عن كل سنة دراسية. كذلك سيتم تعديل المخصصات المختلفة لتكون كالتالي: ١. مخصصات منصب تعدل على النحو التالي: ٣٠٪ من يشغل منصب معاون مدير عام. ٢٥٪ مدراء المدارس والمعاهد والمدرسين التربويين الاختصاصيين. ٢٥٪ من يشغل ادارة تشكيل دون مستوى مديرية عامة. ٢٠٪ من يشغل مدير قسم. ١٥٪ معاوني مدراء المدارس ومعاوني مدراء

التشكيلات. ٢. مخصصات شهادة تعدل على النحو التالي: ٧٥٪ لحاملي شهادة الدكتوراه او ما يعادلها. ٥٠٪ لحاملي شهادة الماجستير او ما يعادلها. ٣٥٪ لحاملي شهادة الدبلوم العالي. ٣٠٪ لحاملي شهادة البكالوريوس. ١٥٪ لحاملي شهادة الدبلوم الفني. ١٠٪ مخصصات حرفة لغير حملة الشهادات. ٣. تمنح مخصصات موقع جغرافي ٦٠,٠٠٠ دينار لمن يعمل في المناطق النائية. ٥٠,٠٠٠ دينار لمن يعمل في المناطق الريفية. ٤٠,٠٠٠ دينار لمن يعمل في مركز الناحية. ٣٠,٠٠٠ دينار لمن يعمل في مركز القضاء. ٢٠,٠٠٠ دينار لمن يعمل في مركز المحافظة. ٤. تمنح مخصصات اعالة بمبلغ(٥٠,٠٠٠) مقطوع للموظف المتزوج. ٥. تمنح مخصصات خطورة تتراوح بين ٢٠٪-٣٠٪ بموجب التعليمات. ٦. لمجلس الوزراء منح مخصصات لا تتجاوز ٥٠٪ من الراتب لمعالجة ظروف او حالات ذات طبيعة خاصة.

أمانة بغداد: حملة لإزالة تجاوزات محطات غسل السيارات على الشوارع والأرصفة

بغداد / الصدا
في حملة مركزية جديدة لوقف عمليات التجاوز والاستخدام العشوائي للمياه في الشوارع العامة والأرصفة دعت امانة بغداد دائرها في القواطع البلدية كافة إلى اطلاق حملة فورية وشاملة في عموم العاصمة بغداد لرفع وازالة كافة مواقع ومحطات غسل السيارات المتجاوزة على الشوارع والأرصفة والأماكن العامة ومصادرة

مضخات الماء المستخدمة لهذا الغرض، من اجل وقف عمليات هدر الماء الصافي وللحفاظ على جمالية الشوارع والأرصفة من التلف والتخريب جراء تلك الاعمال غير القانونية. وتأتي هذه الحملة في ضوء تعليمات وتوجيهات أمين بغداد صابر العيسوي الذي أكد ضرورة العمل بالقرار ١٥٤ وتفعيله والخاص بإزالة التجاوزات الحاصلة على

الملاك العامة. وذكر المكتب الإعلامي لأمانة بغداد، ان هذه الدعوة والتعليمات تجيء للتأكيد على الالتزام بالضوابط التي وضعتها امانة بغداد والتي منعت بموجبها الافراد من استغلال الشوارع والأرصفة لإقامة محطات غسل السيارات إضافة الى فرض غرامات مالية ومصادرة المضخات المستخدمة في هذه المحطات بصورة نهائية وقفاً لقرار ١٥٤

اعلان

تهيب وزارة التجارة بمؤسسات المجتمع المدني وأئمة الجوامع وشيوخ العشائر والمجالس البلدية في بغداد والمحافظات كافة معاونة هذه الوزارة بتقديم المعلومات المتعلقة بالمواطنين المغادرين إلى خارج الوطن أو المتوفين أو الذين لديهم تكرار بالتسجيل ولم يكتشف من قبل الحاسبة بغية شطب حصصهم التموينية للمحافظة على موارد البطاقة التموينية كونها تكلف الكثير من الجهد والمال في ظل الأوضاع الراهنة.

المكتب الاعلامي
وزارة التجارة